ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾ [النساء: ٤٨] والحاصل : أن زيادة العشرة عامة ، وأما الزيادة عليها فخاصة ، والكل فضل محض ، ورحمة خالصة ، وربما تكون الزيادة بسبب اختلاف مقامات أصحاب العبادة ، أو بحسب تعلق مجرد الإرادة بما سبق لهم من عناية السعادة .

وأما قول شارح : فليس له أن يعطى من الثواب أحد المتساويين فى العبادة واليقين أكثر مما يعطى الآخر ، أو يعفو عن أحد المتساويين فى الذنب دون الآخر، لأنه لا تفاوت فى فضله وعدله فخطأ فاحش ، مخالفة للكتاب والسنة ، وتحكم على الله تعالى فى مقام الإرادة والمشيئة وقد قال تعالى : ﴿ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ ﴾ [الحديد: ٢٩] وحال المرام فى هذا المقام أن أمره سبحانه بالنسبة إلى عباده لا يخلو عن عدله وفضله على وفق مراده ، مع أنه قد ورد فى حديث روى موقوفًا ومرفوعًا : « **لو أن الله عذب أهل سماواته وأهل أرضه عذبهم وهو غير ظالم لهم ، ولو رحمهم كانت رحمته خيرًا لهم من أعمالهم** » (١) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه .

الشفاعة من الأنبياء والصالحين حق :

وشفاعة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أى عمومًا فى المقصود . **وشفاعة نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم** أى خصوصًا فى المقام المحمود، واللواء الممدود، للمؤمنين المذنبين أى من أهل الصغائر المستحقين للعقاب [ولأهل الكبائر منهم] من المؤمنين المستوجبين للعقاب **حق** فقد ورد « **شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى**»(٢) رواه

(١) صحيح : أخرجه أبو داود (٤٦٩٩) وابن ماجه (٧٧) وأحمد فى المسند (٥/ ١٨٥ ، ١٨٩) وابن أبى عاصم فى السنة (١/ ١٠٩) والطبرانى فى الكبير (٤٦٩٩) .

(٢) صحيح : أخرجه أبو داود (٤٧٣٩) والترمذى (٢٤٣٦) وأحمد فى المسند (٣/ ٢١٣) والطبرانى فى الكبير (١/ ٢٣٢ ، ١١/ ١٨٩) وابن حبان فى صحيحه (٢٥٩٦) وابن أبى عاصم فى السنة (٢/ ٣٩٩) والآجرى فى الشريعة (٣٣٨) والبيهقى فى الكبرى (٨/ ١٧ ، ١٠/ ١٩٠) وغيرهم .

أحمد وأبو داود والترمذى وابن حبان والحاكم عن أنس ، والترمذى وابن ماجه وابن حبان والحاكم عن جابر ، والطبرانى عن ابن عباس ، والخطيب عن ابن عمر وعن كعب بن عجرة ، فهو حديث مشهور فى المبنى ، بل الأحاديث فى باب الشفاعة متواترة المعنى ، ومن الأدلة على تحقيق الشفاعة قوله تعالى : ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد:١٩] ومنه قوله سبحانه وتعالى : ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر:٤٨] إذ مفهومه أنها تنفع المؤمنين ، وكذا شفاعة الملائكة لقوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لاَّ يَتَكَلَّمُونَ إِلاَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبأ:٣٨] وكذا شفاعة العلماء والأولياء ، والشهداء والفقراء ، وأطفال المؤمنين الصابرين على البلاء .

وقال فى «الوصية» : وشفاعة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم حق لكل من هو من أهل الجنة وإن كان صاحب كبيرة ، انتهى . وظاهره أن هذه الشفاعة ليست مختصة بأهل الكبائر من هذه الأمة ، فإنه بالنسبة إلى جميع الأمم كاشف الغمة ، ونبى الرحمة ، وقد ثبت أن له عليه الصلاة والسلام أنواعًا من الشفاعة ليس هذا مقام بسطها ، وفى « العقائد النسفية » : والشفاعة ثابتة للرسول والأخيار ، فى حق أهل الكبائر بالمستفيض من الأخبار ، وفى المسألة خلاف المعتزلة إلا فى نوع الشفاعة لرفع الدرجة .

وزن الأعمال يوم القيامة حق :

ووزن الأعمال أى المجسمة ، أو صحفها المرسمة **[بالميزان]** أى الذى له لسان وكفتان **يوم القيامة حق** لقوله تعالى : ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُوْلَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف:٨، ٩] إظهارًا لكمال الفضل وجمال العدل ، كما قال تعالى : ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ

بِنَا حَاسِبِينَ ﴾ [الأنبياء: ٤٧] وقال الغزالى والقرطبى : لا يكون الميزان فى حق كل أحد ، فالسبعون ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب لا يرفع لهم ميزان ولا يأخذون صحفًا ، وهو بظاهره يخالف تقسيم القرآن ، وأما ما ذكره القونوى من أن الشيخ الإمام على بن سعيد الرستغني سئل أن الميزان يكون للكفار؟ فقال : لا ، فمردود بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٠٣] والمؤمنون لا يخلّدون فى النار ، وأما ما سئل عنه مرة أخرى فقال : قد روى أن لهم ميزانًا إلا أنه ليس المراد من ميزانهم ترجيح إحدى الكفتين على الأخرى لكن المعنى به تمييزهم إذ الكفار متفاوتون فى العذاب كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ﴾ [النساء: ١٤٥] وقال الله عز وجل : ﴿ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦] ففيه : أن الرواية المذكورة لا أصل لها ، والميزان ما وضع لتمييز المراتب فى الكفر والإيمان ، وإلا فكما أن المشركين والكفار لهم دركات كذلك للمسلمين الأبرار درجات ، فالصواب أن آية الميزان والكتاب وأكثر ما وقع فى القرآن المجيد من الوعد والوعيد ، فهو مختص بالكفار والأبرار ، وما ذكر فيه حال العصاة والفجار ليكونوا بين الخوف والرجاء فى تلك الدار بين المقام فى دار القرار وفى دار البوار ، نعم قد ورد أن من استوت حسناته وسيئاته فهو من أهل الأعراف ، فيتأخر دخوله فى الجنة عن أهل المعرفة والإنصاف، والمجاهدين فى المصاف، والقائمين بأنواع الطاعة من الصلاة والطواف والاعتكاف ، وأما قوله تعالى : ﴿ فَلا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴾ [الكهف: ١٠٥] أى مقدراً واعتباراً ، ثم ذكر الموازين بلفظ الجمع ، والحال أن الميزان واحد نظرًا إلى كثرة الخلق على سبيل مقابلة الجمع بالجمع ، أو لأجل كبر ذلك الميزان عبر عنه بلفظ الجمع فى ميدان البيان ، أو جمع موزون ولا شك فى جمعه .

وأما قول القونوى : إن الموزون هو العمل الذى له وزن وخطر عنده سبحانه

فليس على إطلاقه ، بل الموزون أعم من الطاعة والمعصية حتى يظهر الثقل والخفة بحسب ما تعلقت به الإرادة والمشيئة ، ويتوقف فيه على بيان الكيفية ، سواء يقال بوزن صحائف الأعمال ، أو بتجسيم الأقوال والأفعال ، والحكمة فيه ظهور حال الأولياء من الأعداء ، فيكون للأولين أعظم السرور ، وللآخرين أعظم الشرور ، وفى الحقيقة إظهار الفضل والعدل فى يوم الفصل .

وقال فى «الوصية» : والميزان حق لقوله تعالى : ﴿ **وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ** ﴾ الآية [الأنبياء: ٤٧] ، وقراءة الكتاب حق بقوله تعالى : ﴿ **اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا** ﴾ [الإسراء: ١٤] انتهى . وفى هذا الاستدلال إيماء إلى أن الحكمة فى وضع الميزان للعباد حال المعاد إنما هو معرفة بيان مقادير أعمالهم ليتبين لهم الثواب والعقاب بحسب اختلاف أحوالهم ، وفيه إشعار بأن إعطاء كتاب الأعمال فى أيدى العمال حق أيضًا لقوله تعالى : ﴿ **فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا ۝٩ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ** ﴾ [الانشقاق: ٧ ـ ١٠] أى بشماله ﴿ **فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا ۝١١ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا** ﴾ [الانشقاق: ١١ ، ١٢] فميز الإمام أن الحساب وإعطاء الكتاب متقاربان، فكان حكمهما واحدًا حيث لا ينكفان ، فلم يذكره الإمام على حدة لابتغاء الاكتفاء ، والظاهر أن إعطاء الكتاب قبل ميزان الحساب لقوله تعالى: ﴿ **فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا** ﴾ [الانشقاق: ٨] فتفسيره ورد فى السنة أن : « **من نوقش فى الحساب عذب** » [١] وقد أنكر المعتزلة الميزان والحساب والكتاب بعقولهم الناقصة ، مع وجود الأدلة القاطعة فى كل من هذه الأبواب ، وأما ما وقع فى «العمدة» من أن كتاب الكافر يعطى بشماله ، أو من وراء ظهره ، فيوهم أنه شاك ومتردد فى أمره وليس كذلك ، بل

---

(١) صحيح : أخرجه البخارى (١/ ٣٧) ومسلم فى الجنة (٧٩ ، ٨٠) وأبو داود فى الجنائز باب (٣) والترمذى (٢٤٢٦ ، ٣٣٣٧) وأحمد فى المسند (٦/ ٢٠٦) والحاكم فى المستدرك (٤/ ٢٥٠ ، ٥٨٠) وابن أبى عاصم فى السنة (٢/ ٤٢٩).

ذكره بأو لاختلاف ما جاء فى الآيتين ، وهو وإما محمول على الجمع بينهما كما أشرنا إليها ، وإما للتنويع ، فبعضهم يعطى بشماله وهو القريب من الإسلام ، وبعضهم يعطى من وراء ظهره وهو المدبر بالكلية عن قبول الأحكام ، وهى كتب كتبها الحفظة أيام حياتهم إلى حين مماتهم كما قال الله تعالى: ﴿ **أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم** ﴾ أى ما يخفونه من الغير ، وما يتكلمون به فيما بينهم ﴿**بلى**﴾ أى : نسمعها ﴿ **ورسلنا** ﴾ أى : الحفظة ﴿ **لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ** ﴾ [الزخرف: ٨٠] أى جميع أفعالهم وأحوالهم ، وفيه ورد على من زعم أن الملائكة ليس لهم اطلاع على بواطن الخلق .

والقصاص أى : المعاقبة والمماثلة **فيما بين الخصوم** أى : من نوع الإنسان **يوم القيامة** أى : بالحسنات كما فى نسخة **حق** أى ثابت يعنى بأخذ حسنات الظالم وإعطائها للخصوم فى مقابلة المظالم ، إذ ليس هناك الدنانير والدراهم **وإن لم يكن لهم** أى للظلمة **الحسنات** أى بأن لم يوجد لهم الطاعات ، أو فنيت لكثرة السيئات طرح وفى نسخة فطرح **السيئات** أى وضع سيئات المظلومين **عليهم** أى على رقبة الظالمين **جائز وحق** وفى نسخة : « حق جائز » وكلاهما للتأكيد ومعناهما ثابت وجائز عقلاً ، ووارد نقلاً ، فيجب الاعتماد على هذا الاعتقاد لما ورد من أنه عليه الصلاة والسلام قال : « **من كانت له مظلمة لأخيه فليتحلله منذ اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ، إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه** » [(١)] وقال عليه الصلاة والسلام لأصحابه الكرام : « **أتدرون من المفلس** » قالوا : المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع ، فقال عليه الصلاة والسلام : « **إن المفلس من يأتى يوم القيامة بصلاة وصيام وصدقة وقد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب**

(١) صحيح : أخرجه البخارى (٣/ ١٧٠) والطحاوى فى مشكل الآثار (١/ ١١٠).

هذا فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح فى النار » [١] ثم هذا فى حق العباد، وقد ورد فى خصومة الحيوانات أنه سبحانه يقتص للشاة الجماء من القرناء ثم يقول لها كونى ترابًا ، وحينئذٍ يقول الكافر الظالم الفاجر : ﴿ **يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا** ﴾ [النبأ: ٤٠] .

وحوض النبى صلى الله تعالى عليه وسلم حق لقوله تعالى : ﴿ **إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ** ﴾ [الكوثر: ١] وفسره الجمهور بحوضه أو نهره ، ولا تنافى بينهما ؛ لأن نهره فى الجنة وحوضه فى موقف القيامة على خلاف فى أنه قبل الصراط أو بعده وهو الأقرب والأنسب. وقال القرطبى : وهما حوضان أحدهما قبل الصراط وقبل الميزان على الأصح ، فإن الناس يخرجون عطاشًا من قبورهم فيردونه قبل الميزان والصراط ، والثانى فى الجنة وكلاهما يسمى كوثرًا ، انتهى . وروى الترمذى وحسنه أنه قال : « **إن لكل نبى حوضًا وإنهم يتباهون أيهم أكثر واردة ، وإنى أرجو أن أكون أكثرهم واردة** » [٢] هذا ونقل القرطبى أن من خالف جماعة المسلمين كالخوارج والروافض والمعتزلة وكذا الظلمة والفسقة المعلنة يطردون عن الحوض لما وقع منهم من الخوض ، وحديث الحوض رواه من الصحابة بضع وثلاثون ، وكاد أن يكون متواترًا ، وقد ورد حديث : « **حوضى فى الجنة مسيرة شهر ، وزواياه سواء ، ماؤه أبيض من اللبن ، وريحه أطيب من المسك ، وطعمه ألذ وأحلى من العسل ، وأبرد من الثلج ، وألين من الزبد ، وحافتاه من الزبرجد ،**

---

(١) صحيح : أخرجه مسلم فى البر والصلة (٥٩) والترمذى (٢٤١٨) والبيهقى فى الكبرى (٦/ ٩٣) والخطيب البغدادى فى تاريخه (٤/ ٢٣) .

(٢) صحيح : أخرجه الترمذى (٢٤٤٣) والبخارى فى تاريخه (١/ ٤٤) وابن المبارك فى الزهد (١٢١) والطبرانى فى الكبير (٧/ ٢٥٧) وابن أبى عاصم فى السنة (٢/ ٣٤٢) والديلمى (٥٠٠٦) فى مسنده .

وأوانيه من الفضة ، وكيزانه كنجوم السماء ، من شرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبدًا »[١] .

الجنة والنار مخلوقتان اليوم خلافًا للمعتزلة :

والجنة والنار مخلوقتان اليوم أى : موجودتان الآن قبل يوم القيامة لقوله تعالى فى نعت الجنة ﴿ **أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ** ﴾ [آل عمران: ١٣٣] وفى وصف النار ﴿ **أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ** ﴾ [آل عمران: ١٣١] وللحديث القدسى : « **أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر** »[٢] ولحديث الإسراء : «**أدخلت الجنة وأريت النار** » وهذه الصيغة موضوعة للمضى حقيقة ، فلا وجه للعدول عنها إلى المجاز إلا بصريح آية ، أو صحيح دلالة ، وفى المسألة خلاف للمعتزلة . ثم الأصح أن الجنة فى السماء ويدل عليه قوله تعالى : ﴿ **عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ** ﴾ [النجم: ١٤، ١٥] وقوله عليه الصلاة والسلام : «**سقف الجنة عرش الرحمن** »[٣] وقيل : فى الأرض ، وقيل بالوقف حيث لا يعلمه إلا الله واختاره « شارح المقاصد » ، وأما النار فقيل: تحت الأرضين السبع ، وقيل : فوقها ، وقيل : بالتوقف أيضًا فى حقها .

ووقع فى أصل شارح هنا زيادة « والصراط حق » وليس فى المتون ، وكأنه ملحق ، ولكن محله قبل ذكر الجنة والنار أليق ، وهو ثابت بالكتاب والسنة فقال تعالى: ﴿ **وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا** ﴾ [مريم: ٧١] قال النووى فى شرح مسلم : الصحيح أن المراد فى الآية المرور على الصراط ، انتهى . وهو المروى عن ابن عباس رضى

(١) صحيح : أخرجه البخارى (٨/ ١٩٤) بنحوه وابن حبان فى صحيحه (٢٦٠٣) والطبرانى فى الكبير (١١/ ١٢٥) والقاضى عياض فى الشفا (١/ ٤٠٢) .

(٢) صحيح : أخرجه أحمد فى مسنده (٢/ ٤٣٨) والحميدى فى مسنده (١١٣٣) والبيهقى فى الأسماء والصفات (٢٠٨) .

(٣) ضعيف : أخرجه الديلمى فى مسنده (٣٥٢٧) .

الله عنه وجمهور المفسرين ، وقد روى مرفوعًا أيضًا ، وورد فى صحيح مسلم «**أن الصراط جسر ممدود على ظهر جهنم أدق من الشعر وأحد من السيف** » (١) وورد أيضًا : « **أنه يكون على بعض أهل النار أدق من الشعر وعلى بعض مثل الوادى الواسع** » (٢) وفى رواية : « **ويضرب الصراط بين ظهرانى جهنم وأكون أول من يجوز من الرسل بأمته ، ولا يتكلم يومئذ إلا الرسل وكلام الرسل يومئذ اللهم سلم سلم ، وفى جهنم كلاليب مثل شوك السعدان لا يعلم قدر عظمها إلا الله تخطف الناس بأعمالهم فمنهم من يوبق بعمله ومنهم من يخردل ثم ينجو** » (٣) وفى رواية : « **فيمر المؤمنون كطرفة العين ، وكالبرق الخاطف ، وكالطير ، وكأجاويد الخيل والركاب ، فناج مسلم ، ومخدوش مرسل ، ومكدوس فى نار جهنم** » (٤) الحديث وفى هذه المسألة خلاف أكثر المعتزلة .

وأما قوله تعالى : ﴿ **وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا** ﴾ [مريم: ٧١] فقيل : المراد بهم الكفار ، فالمراد بالورود الدخول والخلود ، والأكثر على العموم كما يفيده الحصر ، فقيل : معنى الورود : هو العبور على متن جهنم وظهرها ، ويتميزون حال ممرها ،

---

(١) صحيح : أخرجه البيهقى فى الشعب كما فى كشف الخفاء (٢/ ٢٢) وقال : رواية النميرى عن أنس صحيحة ورواه أحمد فى مسنده بسند فيه ابن لهيعة عن عائشة وأورده المنذرى فى الترغيب والترهيب (٤/ ٤٢٨) وفى المطالب العالية لابن حجر (٤٦١٧) .

(٢) بنحو السابق

(٣) صحيح : أخرجه البخارى (٨/ ١٤٧ ، ٦/ ٥٦ ، ٩/ ١٥٦ ، ١٥٨) ومسلم فى الإيمان (٣٠٢) ، الزهد (٢٦) وأبو داود (٤٧٣٠) والترمذى (٢٥٥٧) وأحمد فى مسنده (٢/ ٢٥٧ ، ٢٩٣ ، ٥٣٤ ، ٣/ ١٦) والحميدى فى مسنده (١١٧٨) والحاكم فى المستدرك (٤/ ٥٨٢) وابن أبى عاصم فى السنة (١/ ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٧) وأبو عوانة فى صحيحه (١/ ١٦٦) والبيهقى فى الأسماء والصفات (٣٤٤) بلفظ : « هل تضارون فى رؤية الشمس . . . » .

(٤) صحيح : أخرجه ابن ماجه (٤٢٨٠) وأحمد فى المسند (١٠٦٩٣) .

وقيل : معنى الورود : الدخول إلا أنهم مختلفو الحال فى الوصول لما روى عن جابر رضى الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام لما سئل عن هذه الآية فقال : «**الورود الدخول لا يبقى بر ولا فاجر إلا دخلها فتكون على المؤمن بردًا وسلامًا كما كانت على إبراهيم عليه السلام حتى أن للنار ضجيجًا من بردها** » وفى رواية : « **تقول النار للمؤمن : جز فإن نورك أطفأ لهبى** » وعن جابر رضى الله عنه أيضًا أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن ذلك فقال : « **إذا دخل أهل الجنة الجنة قال بعضهم لبعض : أليس وعدنا ربنا أن نرد النار ؟ فيقال لهم : قد وردتموها وهى خامدة** » فلا ينافى قوله تعالى : ﴿ **أُوْلَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ** ﴾ [الأنبياء: ١٠١] لأن المراد عن عذابها ، وعن مجاهد رحمه الله : ورود المؤمن النار هو مس الحمى جسده فى الدنيا لقوله عليه الصلاة والسلام : « **الحمى من فيح جهنم** » وهو محمول على أن المؤمن تكفر ذنوبه فى الدنيا بالحمى ونحوها لئلا يحس بألم النار عند ورودها لا أنه لا يراها فى العقبى، وقيل المراد بالورود : جثوهم حولها كما يشير إليه قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا** ﴾ [مريم: ٧٢] هكذا ذكره « صاحب الكشاف » وهو من دسائس المعتزلة حيث أنكروا الصراط وإلا فليس فى الآية دلالة على جثوهم حولها بل قوله : ﴿ **وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا** ﴾ يدل على خلافه .

ثم من العقائد أن إنطاق الجوارح حق قال تعالى : ﴿ **يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﴾ [المؤمنون: ٢٤] وقال الله تعالى : ﴿ **حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ** ﴾ [فصلت: ٢٠] الآيتين ، وعند المعتزلة لا يجوز ذلك ، بل تلك الشهادة من الله تعالى فى الحقيقة إلا أنه سبحانه أضافها إلى الجوارح توسعًا ، قلنا : نحن نقول كذلك لأنه سبحانه يظهر هذا على طريق خرق العادة كما خلق الكلام فى الشجرة ، أو يخلق فيها الفهم والقدرة على

النطق ، وأما القول بأنه يظهر فى تلك الأعضاء أحوال تدل على صدور تلك الأعمال ، وتلك الأمارات تسمى شهادات كما يشهد هذا العالم بتغيرات أحواله على حدوثها كما قال القونوى فمردود بأنه موافق لمذهب المعتزلة مع أن حمل الآية على المجاز مع إمكان الحقيقة لا يجوز على أنه مخالف لظاهر النص ﴿ **قَالُوا أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ** ﴾ [فصلت: ٢١] **لا تفنيان** أى ذواتهما وما فيهما من أهلهما **أبدًا ولا يفنى عقاب الله ولا ثوابه سرمدا** وفى « الوصية » : الجنة والنار حق وهما مخلوقتان ولا فناء لأهلهما لقوله تعالى فى حق أهل الجنة : ﴿ **أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ** ﴾ [آل عمران ١٣٣] وفى حق أهل النار ﴿ **أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ** ﴾ [آل عمران: ١٣٣] خلقهما الله تعالى للثواب والعقاب وأهل الجنة فى الجنة خالدون ، وأهل النار فى النار خالدون لقوله تعالى فى حق المؤمنين : ﴿**أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ** ﴾ [البقرة: ٨٢] وفى حق الكفار : ﴿ **أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ** ﴾ [البقرة: ٣٩] انتهى . وذهب الجهمية وهم الجبرية الخالصة إلى أنهما تفنيان ويفنى أهلهما وهو باطل بلا شبهة ، لأنه مخالف للكتاب والسنة وإجماع الأمة .

والله تعالى يهدى من يشاء أى إلى الإيمان والطاعة **فضلاً** منه أى لجعله مظهر جماله ومحل ثوابه **ويضل من يشاء** أى بالكفر والمعصية **عدلاً** منه أى يجعله مظهر جلاله وموضع عقابه ، ثم هدايته توفيقه وإحسانه ، وهذه جملة مطوية معلومة القضية ولذا لم يتعرض له الإمام واكتفى بذكر ما فيه من اختلاف بعض الأنام حيث قال : **وإضلاله خذلانه** أى عدم نصرته فى مقام تحقيقه ومرام تصديقه **وتفسير الخذلان أن لا يوفق العبد** أى لا يحمله **على ما يرضاه منه** أى على ما يحبه من الإيمان والإحسان ، ويكون سببًا لرضى الرب عن العبد **وهو** أى الخذلان وعدم رضاه عنه **عدل منه** إذ لا يجب عليه شىء لغيره ، وقد وضع الشىء فى موضعه قال الله تعالى : ﴿ **فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ**

يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ ﴾ [الحجر: ٤٢] **وكذا عقوبة المخذول على المعصية** أى عدل منه فى نظر أرباب العقول وأصحاب النقول ، وفى المسألة خلاف المعتزلة .

ولا نقول وفى نسخة : « ولا يجوز أن نقول » : **إن الشيطان يسلب الإيمان من عبده المؤمن قهرًا وجبرًا** أى لقوله تعالى : **﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ﴾** [الحجر: ٤٢] أى : حجة وتسلط على إغواء أحد من المخلصين **ولكن نقول العبد يدع الإيمان** أى : يتركه باختياره واقتداره سواء يكون بسبب إغواء الشيطان ، أو هوى نفسه **فإذا تركه فحينئذٍ يسلبه منه الشيطان** أى يجعله تابعًا له فى الخذلان ، فيكون له عليه السلطان، وهذا معنى قوله : **﴿إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾** [الحجر: ٤٢] وقوله تعالى : **﴿ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾** [الأعراف: ١٨] .

عذاب القبر وإعادة الروح للميت حق :

وسؤال منكر ونكير أى حيث يقولان : من ربك ، وما دينك ، ومن نبيك **فى القبر** ؟ أى فى قبره ومستقره **حق** أى واقع ، وإخباره عليه الصلاة والسلام بعذابه صدق ففى الصحيحين : « **عذاب القبر حق** » ومر عليه الصلاة والسلام على قبرين فقال : « **إنهما ليعذبان** » [(١)] وقد نزل فيه قوله تعالى : **﴿ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ ﴾** [إبراهيم: ٢٧] أى : فى القبر كما فى الصحيحين وغيرهما ، واستثنى من عموم سؤال القبر الأنبياء عليهم السلام ، والأطفال ، والشهداء ، ففى صحيح مسلم أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن

---

(١) صحيح : أخرجه البخارى (١/ ٦٥ ، ٢/ ١١٩ ، ١٢٤ ، ٨/ ٢٠) والترمذى (٧٠) والنسائى (٤/ ١٠٦) وابن ماجه (٣٤٧ ، ٣٤٩) وأبو عوانة فى صحيحه (١/ ١٩٦) والآجرى فى الشريعة (٣٦٢) والبيهقى فى الكبرى (٢/ ٤١٢) .